



سلسلة أوراق السياسات

في

التخطيط والتنمية المستدامة

10

« برامج الحماية الاجتماعية، ومنظومة دعم السلع
الغذائية والخبز: الوضع الراهن وسبل التطوير »

أ. وهري النمر

مركز التخطيط والتنمية الزراعية

و. أحمد سليمان

مركز الأساليب التخطيطية



جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

رئيس المعهد
أ.د. علاء زهران

رقم الايداع: 2021/ 2759

ISBN: 978.6641.76.1

سلسلة أوراق السياسات
في

التخطيط والتنمية المستدامة رقم (10)

برامج الحماية الاجتماعية، ومنظومة دعم
السلع الغذائية والخبز

تأليف/ هدي النمر وأحمد سليمان
الطبعة الأولى: معهد التخطيط القومي

2021

تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران -
مدينة نصر - جمهورية مصر العربية

-ص ب 11765

0222621151 – 0222634747

Salah Salem intersection with Al
Tayran st, Nasr City, Cairo, Egypt

www.inp.edu.eg

الطباعة والتنفيذ

معهد التخطيط القومي

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط
القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس
بأي صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط
القومي أو بالإشارة إلى المصدر.

سلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة

تقديم

يتبنى معهد التخطيط القومي كبيت خبرة وطني، ومركز فكر لجميع أجهزة ومؤسسات الدولة بصفة عامة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، إصدار هذه السلسلة من أوراق السياسات في مجالات التخطيط والتنمية المستدامة، كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة القضايا الآنية والملحة التي تطرأ على الساحة في شتى المناحي، وتقييم آثارها وتداعياتها على الاقتصاد المصري، وذلك من خلال تحليل الأبعاد المختلفة للقضية محل الدراسة، وطرح بدائل للسياسات المختلفة، من قبل الخبراء والمتخصصين بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

أدت التطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم في المجالات التنموية المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والثقافية وغيرها، إلى مزيد من التشبيك والتعقيد في عملية التنمية وتحقيق أهدافها، لذا يتطلب الأمر متابعة مستمرة لكافة التطورات الحادثة، ودراسة المستجدات أو المتغيرات على كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، والذي يستدعي بالضرورة إعادة النظر في قضايا التنمية المستدامة المختلفة وأولوياتها، ومن ثم تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتيجيات والسياسات التنموية بما يتناسب مع ما يفرضه الواقع الجديد المتغير على الدوام. وهو ما يمكن أن تقدمه السلسلة الحالية من أوراق السياسات.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد وجميع أعضاء مجلس الإدارة، لدعمهم المستمر لكافة أنشطة ومنتجات المعهد العلمية، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة العلمية معدي أوراق هذه السلسلة، والتي تخضع للمراجعات والتدقيق من قبل المراكز العلمية المختصة بالمعهد، مع كل الأمل بغد مشرق يحمل كل الخير لمصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران
رئيس معهد التخطيط القومي

المحتويات

الصفحة	الموضوع
2	ملخص
4	مقدمة
6	أولاً-برامج الحماية الاجتماعية:
6	1-نبذة عن برامج الحماية الاجتماعية
11	2- تقييم أثر برامج الحماية الاجتماعية على مستوى معيشة المواطن المصري
17	ثانياً-: منظومة دعم السلع التموينية والخبر:
17	1- تطور منظومة دعم السلع الغذائية والخبز
24	2- أهم إيجابيات وسلبيات المنظومة الحالية لدعم الخبز
29	3- سبل تحسين كفاءة منظومة الدعم
38	4- آليات مقترحة لإصلاح منظومة دعم الخبز
42	5- مسارات أخرى لتحسين كفاءة منظومة الخبز
44	- المراجع
50	- الملاحق

ملخص

بدأت مصر منذ تبني برنامجها للإصلاح الاقتصادي في عام 2016 في التوسع في برامج الحماية الاجتماعية بشكل واضح، وخاصة في ظل ما تضمنه البرنامج من تدابير اقتصادية تمثلت في ترشيد الإنفاق الحكومي وتخفيض الدعم وإعادة النظر في العديد من السياسات السعرية، مما أدى إلى موجة تضخمية شملت معظم السلع والخدمات الأساسية. حيث ارتفعت قيمة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بالموازنة العامة للدولة بنحو 65% بين عامي 2014/2015 و2019/2020، وتستحوذ برامج الحماية الاجتماعية على 82.6% من قيمة هذا الدعم.

وفي ضوء ما سبق تستهدف هذه الورقة الوقوف على أهم سمات برامج الحماية الاجتماعية ودعم السلع الغذائية والخبز، وعرض ما شهدته تلك البرامج من تطوير وتحديث، ورصد وتحليل مدي تحقيقها لأهدافها المخطط الوصول إليها، وذلك بجانب وضع مقترح حول مستقبل برامج الحماية الاجتماعية والدعم في مصر، وسبل وآليات تحسين كفاءتها وتعزيز فاعليتها في تحسين مستوى معيشة المستهدفين من تلك البرامج.

وقد أكدت الورقة على أنه بالرغم من الدور الهام لبرامج الحماية الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الفئات الفقيرة والمهمشة في مصر، إلا أن المزيد من الجهود مازالت مطلوبة لتحقيق المنفعة المنشود من هذه البرامج وخاصة في ظل ارتفاع نسبة الفقر في مصر والتي تقترب من 30% من عدد السكان. كما أن تقييم الأثر الفعال لهذه البرامج يحتاج إلى توفير بيانات تفصيلية وإجراء مسح متخصصة. وفيما يتعلق بمنظومة دعم الخبز، أوضحت الورقة أن هناك عدداً من السلبات، أهمها الارتفاع الكبير والمستمر في قيمة دعم الخبز وضخامة عدد المستفيدين والذي يصل إلى 71% من عدد السكان، ووجود ازدواج في صرف المخصصات، وعدم التفرقة في تخصيص نصيب الفرد من حصص الخبز المدعم، وضعف التكامل والربط بين منظومة دعم الخبز أو دعم السلع التموينية وغيرها من برامج الحماية، بالإضافة إلى وجود بعض القصور في كفاءة نظام التفتيش والرقابة الحالي.

وقد قدمت الورقة عدداً من المقترحات لتحسين كفاءة منظومة الدعم، أهمها: وضع مسارات مختلفة تضمنت الإبقاء على المنظومة الحالية مع بعض الإصلاحات، مثل تحفيز المواطنين على ترشيد الاستهلاك من الخبز، وخفض عدد المستفيدين سنوياً من دعم الخبز، والتوسع في استخدام بدائل القمح في الخبز المدعم، والتحول من

الدعم العيني للخبز إلى الدعم النقدي. واختتمت الورقة باقتراح آليات لإصلاح منظومة دعم الخبز، أهمها وجود قاعدة بيانات دقيقة لمستحقي الدعم، وصياغة معايير واضحة لتحديد مستحقي الدعم، بالإضافة إلى إجراء حوار مجتمعي موسع وحملة إعلامية، وتحسين كفاءة عملية التفتيش والرقابة على مراحل سلسلة الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: الحماية الاجتماعية، دعم الخبز، دعم السلع التموينية.

مقدمة: *

تسعى حكومات الدول سواء كانت دول متقدمة، أو دول نامية إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل وتحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة ومنخفضة الدخل وتلك الأولى بالرعاية والمهمشة، مستخدمة في ذلك مجموعة متنوعة من برامج الحماية وشبكات الأمان الاجتماعي التي تعد أحد أدوات السياسة المالية الإنفاقية التي تلجأ إليها حكومات الدول لتحقيق تلك الأهداف.

وقد بدأت تجربة مصر مع برامج الحماية الاجتماعية منذ خمسينيات القرن الماضي من خلال تطبيق نظام الدعم السلمي والذي استمر حتى الآن. ومع استمرار مصر في تنفيذ أجندتها الطموحة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي (2016-2019) وتعويم سعر صرف الجنيه وغيرها من التدابير الاقتصادية الأخرى والتي كانت لها تبعاتها السلبية على العديد من المواطنين وخاصة الموجود منهم بالشرائح منخفضة الدخل والفقيرة والمهمشة، اتجهت الحكومة المصرية إلى التوسع في برامج ومبادرات الحماية الاجتماعية لحماية تلك الشرائح وإخراجها من دائرة الفقر وتمكينها اقتصادياً.

وقد انعكس الاهتمام الحكومي بقضايا الحماية الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بها من برامج شبكات الأمان الاجتماعي في زيادة المخصصات المالية المقررة لتلك البرامج وخاصة خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث ارتفعت قيمة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بالموازنة العامة للدولة من 198.5 مليار جنيه بميزانية عام 2014/2015 لتصل إلى نحو 327.7 مليار جنيه بموازنة 2019/2020 أي بزيادة قدرها 65%، تستحوذ برامج الحماية الاجتماعية على 82.6% من قيمة هذا الدعم.

ورغم الزيادة المالية الكبيرة في مخصصات الدعم والمزايا الاجتماعية والتي واكبها اهتمام الدولة المستمر بتطوير واستحداث برامج ومبادرات للحماية الاجتماعية، وإدخال آليات جديدة لاستهداف الفئات المستحقة لتلك البرامج، وتوسيع مظلة تلك البرامج لتشمل عدد أكبر من المستفيدين من الفئات المستحقة للدعم الحكومي، فإن العديد من تلك البرامج والآليات لم تحقق الكفاءة والفعالية المستهدفة بعد، حيث لم تساهم بشكل ملموس في خروج الفئات الفقيرة من دائرة الفقر، وحماية منخفضي الدخل من الدخول إليها، واستهداف الفئات المستحقة للدعم بصورة دقيقة وعدم تمتع الفئات غير المستحقة بهذا الدعم.

*يقدم الباحثين بالشكر للدكتور/ صالح نصر على ما قدمه من مساعدة علمية في إعداد هذه الورقة

ويؤكد على ذلك بيانات بحوث الدخل والإنفاق والاستهلاك التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حيث تشير إلى أنه بالرغم من التراجع الذي حدث في معدلات الفقر في مصر لتصل إلى 29.7% من عدد السكان بنهاية عام 2020/2019، مقابل معدل قدره 32.5% في عام 2018/2017، إلا أنه مازال هناك 4.5% من السكان يعانون من الفقر المدقع، والذي يعني عدم القدرة على حصولهم على القدر الكافي من الاحتياجات الأساسية من الغذاء. كما أن الأسر في الشرائح العليا من شرائح الإنفاق العشرية مازالت تحصل على دعم، حيث بلغت نسبة ما تحصل عليه الأسرة من دعم للسلع الغذائية إلى إجمالي استهلاك الأسرة من الطعام والشراب في شرائح الإنفاق (العليا) العاشرة والتاسعة والثامنة نحو 6.1%، 8.6%، 9.6% على التوالي خلال عام 2018/2017، كما أن نحو 77.5%، 86.4%، 89.2% من الأسر بالشرائح المذكورة لديها بطاقات تموينية وعلى الترتيب.

وفي ضوء ما سبق تستهدف هذه الورقة الوقوف على أهم سمات برامج الحماية الاجتماعية ودعم السلع الغذائية والخبز، وعرض ما شهدته تلك البرامج من تطوير وتحديث، ورصد وتحليل مدي تحقيقها لأهدافها المخطط الوصول إليها، وذلك بجانب وضع مقترح حول مستقبل برامج الحماية الاجتماعية والدعم في مصر، وسبل وآليات تحسين كفاءتها وتعزيز فاعليتها في تحسين مستوى معيشة المستهدفين من تلك البرامج.

أولاً: برامج الحماية الاجتماعية:

تعد برامج الحماية الاجتماعية هي أحد الأدوات الرئيسية التي تلجأ إليها الحكومات للتخفيف من آثار الصدمات والأزمات على الفقراء ومحدودي الدخل. وفي ضوء ما شهده المجتمع المصري خلال السنوات الماضية من تغيرات اقتصادية واجتماعية كان لها أثراً واضحاً على حياة المواطن المصري ومستوى معيشته، فقد تبنت الحكومة المصرية برنامجاً للإصلاح الاقتصادي بهدف استعادة قوة الاقتصاد المصري والخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها في ضوء الأحداث السياسية والأمنية، حيث تضمن البرنامج سياسات انكماشية لترشيد الإنفاق الحكومي وإلغاء الدعم، إضافة إلى تبني إعادة النظر في العديد من السياسات السعرية مما أدى إلى موجة تضخمية شملت كافة السلع والخدمات الأساسية منها والكمالية.

ولتخفيف أثر هذه السياسات على المواطن المصري، توسعت الحكومة خلال السنوات الماضية في تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية للتخفيف من وطأة الفقر ومساعدة غير القادرين على توفير احتياجاتهم الأساسية. وتمثلت أهم هذه البرامج في الآتي:

1- نبذة عن برامج الحماية الاجتماعية

أ. برنامج تكافل وكرامة

برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة هو أحد برامج الحماية الاجتماعية التي أطلقتها الحكومة المصرية بداية من عام 2015 بهدف تقديم دعم نقدي للأسر الأكثر احتياجاً من أجل مساعدتها على الخروج من براثن الفقر وتحسين مستوى المعيشة. وينقسم برنامج تكافل وكرامة إلى برنامجين فرعيين، وهما:

- **برنامج تكافل** وهو برنامج دعم نقدي مشروط يستهدف الأسر الفقيرة التي لديها أطفال من سن (0-18) سنة، مع اشتراط التزام الأسر المستفيدة التي لديها أطفال أكثر من 6 سنوات بإلحاقهم بالمدارس وانتظامهم بنسبة 80% على الأقل، وحضور الأم لثلاث جلسات توعية صحية بحد أدنى لمتابعة برامج الصحة الأولية والنمو ومتابعة الحمل، وإعطاء الأطفال كل جرعات برامج التطعيمات على مدار كافة المراحل العمرية حتى 6 سنوات.

- برنامج كرامة هو برنامج دعم نقدي غير مشروط يستهدف الفئات غير القادرة على العمل مثل كبار السن أكبر من 65 سنة وذوي الإعاقات.

وتضمن البرنامج العديد من الشروط أهمها ألا يكون رب الأسرة أو الزوج أو الزوجة أو المسن أو المعاق من المتقدمين للبرنامج يعمل بالحكومة أو القطاع العام أو بالقطاع الخاص بأجر تأميني أكثر من 400 جنيه أو أن يتقاضى معاش تأميني أو مساعدة ضمانيه.

ووفقا لهذا البرنامج، تحصل الأسرة المستحقة لمعاش تكافل على 325 جنيه شهريا بالإضافة إلى مبلغ شهري مخصص للأبناء في مراحل التعليم (بعد أقصى ثلاثة أبناء)، ويحصل الطالب في المرحلة الابتدائية على مبلغ 80 جنيهها، والطالب في المرحلة الإعدادية على 100 جنيهها، والطالب في المرحلة الثانوية على 140 جنيهها شهريا، ويتم صرف مبلغ 60 جنيه شهريا للطفل أقل من 6 سنوات. أما المستحقون لبرنامج كرامة فيحصلون على مبلغ 450 جنيه شهريا، ومبلغ 350 جنيه للطفل اليتيم.

وقد بلغ إجمالي عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة نحو 3.4 مليون مستفيد (أسرة تتضمن 12 مليون فرد) من إجمالي الذين تم تسجيلهم في قاعدة البيانات، منهم نحو 2.2 مليون مستفيد من برنامج تكافل، بينما بلغ إجمالي عدد المستفيدين من برنامج كرامة نحو 1.2 مليون مستفيد. إضافة إلى نحو 411 ألف أسرة تم إضافتهم من المرفوضين وكذلك المحولين من معاش الضمان الاجتماعي لمواجهة أزمة كورونا⁽¹⁾.

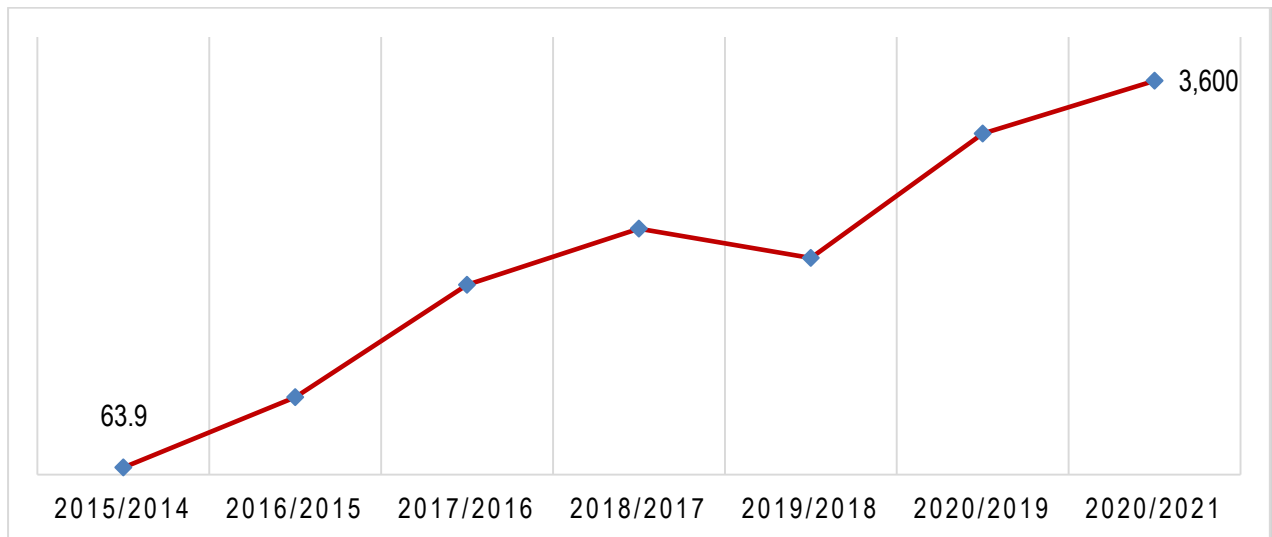
وخلال الفترة من 2015/2014 حتى 2020/2019، ارتفع عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة من نحو 63.9 ألف مستفيد في عام 2015/2014 ليصل إلى نحو 3.12 مليون مستفيد في عام 2020/2019، ومن المتوقع أن يصل إلى 3.6 مليون مستفيد بنهاية عام 2021/2020. وتستحوذ محافظات الوجه القبلي على 71% من المستفيدين من البرنامج، بينما بلغ نصيب محافظات الوجه البحري نحو 24%. كما بلغت القيمة المخصصة للبرنامج نحو 18.5 مليار جنيه خلال عام 2020/2019 مقارنة بنحو 6.7 مليار جنيه في عام 2015/2014.

(1) وزارة التضامن الاجتماعي.

ب. برنامج التمويل متناهي الصغر الخاص بالمرأة المعيلة "مستورة"

تحت رعاية وزارة التضامن الاجتماعي وبالتعاون مع صندوق "تحيا مصر"، أطلق بنك ناصر الاجتماعي برنامج التمويل متناهي الصغر الخاص بالمرأة المعيلة "مستورة" في منتصف شهر نوفمبر 2017، وتتراوح قيمة القروض بين 4 آلاف - 20 ألف جنيه للمرأة القادرة على العمل، ويتم منحها في صورة مادية وليس مبالغ نقدية. وتصل متوسطات القروض لمشروعات مستورة إلى نحو 15 ألف جنيه. كما تم تخصيص 3 آلاف مشروع من مشروعات (مستورة) للسيدات من ذوات الإعاقة تماشيا مع خطط وزارة التضامن الاجتماعي في دعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذا لاستراتيجية 2018 "عام الأشخاص ذوي الإعاقة".

شكل (1): تطور عدد المستفيدين من تكافل وكرامة (ألف مستفيد)



المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي.

يبلغ تمويل برنامج مستورة نحو 250 مليون جنيه في مرحلته الأولى ممولة من صندوق تحيا مصر ويتم تنفيذها من خلال فروع البنك المختلفة المنتشرة على مستوى الجمهورية وبالتنسيق مع أكثر من أربعة آلاف لجنة زكاة تابعة للبنك، حيث يستهدف البرنامج تمكين المرأة اقتصاديا ورفع مؤشرات الأسر وإخراجها من مرحلة الفقر بمساعدتها على تنفيذ مشروعات متناهية الصغر لتصبح قادرة على الإنتاج وخلق مصادر لزيادة دخل الأسر وخصوصا التي تعولها النساء.

ج. برنامج سكن كريم

هو برنامج لتوفير الخدمات الأساسية للأسر الفقيرة والمحرومة من مياه شرب نقية وصرف صحي وترميم أسقف لمنازل الأسر لكفالة حقها في العيش في سكن كريم. وذلك بهدف تحسين المؤشرات الصحية للأسر المستفيدة من المبادرة في المناطق الفقيرة والمحرومة من الخدمات وتقليل التلوث وخفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وتحسين البنية التحتية والمؤشرات البيئية لمسكن الأسر المستفيدة، وإتاحة فرص عمل للعاطلين من الجنسين، وتعزيز قدرات الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع المحلية في إدارة مبادرات الحماية الاجتماعية والمقاوالات الصغيرة.

وقد بلغ إجمالي عدد الأسر التي تم أو جاري تنفيذ الخدمات المستهدفة لها (من تمويل البرنامج والمصادر الأخرى المساندة في القرى الأكثر احتياجا في المحافظات الأصلية المستهدفة وهي خمس محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر) أكثر من 70 ألف أسرة.

د. برنامج فرصة

• يعد برنامج "فرصة" المحرك الأساسي لتوسعة شبكات الحماية الاجتماعية لدعم الفئات الأكثر احتياجا وغير القادرة على العمل لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير الوظائف اللائقة المناسبة لهم. ومن هذا المنطلق سوف يكمل برامج التحويلات النقدية المشروطة، فضلا عن برامج المساعدة الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية الأخرى، حيث يهدف البرنامج إلى إحداث زيادة ملحوظة في دخل الأسر المستهدفة. من خلال التمكين الاقتصادي وذلك لمستقبل أفضل مشمول بكرامة العمل في وظيفة بدلا من الاعتماد على المساعدات الاجتماعية.

• يهدف البرنامج إلى:

- توفير 30,000 فرصة عمل في ثماني محافظات في الصعيد والوجه القبلي.
- توفير 50,000 قرض مُيسر لتوليد فرص عمل للمرأة المُعيلة بالشراكة مع بنك ناصر وبتمويل 250 مليون جنيه من تحيا مصر.
- تدبير 10 آلاف فرصة عمل في المناطق الصناعية بالتنسيق مع جمعيات المستثمرين
- تطوير قدرات 20,000 من الشباب في التلمذة المهنية والمهارات الحرفية والتجارية.
- تجهيز 1000 وحدة اجتماعية و150 لجنة زكاة ببنك ناصر للعمل كشباك خدمة واحد لاستقبال طلبات

تدريب وتشغيل

- تطوير القدرات المؤسسية والبشرية للوزارة على المستوى المركزي والمحلي لإدارة برامج الإقراض والتمكين الاقتصادي وتنسيق جهود الشركاء.

هـ. مبادرة حياة كريمة

مبادرة "حياة كريمة" هي مبادرة أطلقتها رئاسة الجمهورية للنهوض بمستوى معيشة المواطنين وزيادة معدلات التنمية في القرى الأكثر احتياجاً. وقد بدأ التنفيذ بالمرحلة الأولى من مبادرة "حياة كريمة" في يوليو 2019، حيث شملت 143 قرية في 46 مركز بنحو 11 محافظة، ووصل عدد المستفيدين إلى 1.8 مليون مستفيد. وبلغت جملة الاعتمادات نحو 5.5 مليار جنيه شملت 3.3 مليار جنيه في العام المالي 2020/2019، ونحو 2.2 مليار جنيه في العام المالي 2021/2020.

وفي تقرير أصدرته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في يناير 2021⁽²⁾، أوضح أن المبادرة بصفة عامة قد ساهمت في تحسن مؤشر جودة الحياة بحوالي 18 نقطة مئوية، وانخفاض متوسط معدل الفقر بحوالي 14 نقطة في قرى المرحلة الأولى. حيث ساهمت في تحسن معدل التغطية بالخدمات الصحية بحوالي 24 نقطة مئوية، كما ساهمت في تحسن معدل التغطية بالخدمات التعليمية بحوالي 12 نقطة مئوية، وفي تحسن معدل التغطية بالصرف الصحي بحوالي 46 نقطة مئوية. كما أشار التقرير أن المبادرة ساهمت في إتاحة مشروعات صغيرة بقيمة 438 مليون جنيه وتوفير 71 ألف فرصة عمل بمحافظات أسيوط، وسوهاج، وقنا، والقليوبية، والمنيا، وأسوان، والأقصر، والبحيرة، والوادي الجديد. كما تم خلال المرحلة الأولى من المبادرة رفع كفاءة 11.6 ألف منزل، ورصف طرق بأطوال 160 كم، وإنشاء وتطوير 11 وحدة بيطرية، وتركيب 11 ألف عامود إنارة، وإنشاء وتطوير 21 مركز شباب وملعب خماسي، بالإضافة إلى إنشاء وتطوير 9 وحدات اجتماعية.

و. برامج أخرى

- المساعدات الاجتماعية (النقدية والعينية) تقدمها وزارة التضامن بالتعاون مع بنك ناصر الاجتماعي لتقديم العون للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل، وخاصة المعاقين.
- برنامج الألف يوم الأولى في حياة الطفل، الذي يستهدف حماية الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة من سوء التغذية الزمنة بين الأطفال خلال فترة الألف يوم الأولى من حياتهم، ودعم السيدات الحوامل والمرضعات

(2) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، يناير 2021، متابعة وتقييم الموقف التنفيذي لمبادرة حياة كريمة " المرحلة الأولى".

- من خلال دعم نقدي إضافي للحصول على المواد الغذائية الأساسية.
- لا أمية مع تكافل، الذي يستهدف محو أمية المستفيدين من برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة.

2- تقييم أثر برامج الحماية الاجتماعية على مستوى معيشة المواطن المصري

لا شك أن هذه الحزمة من البرامج لها مردود إيجابي على مستوى معيشة المواطن المصري المستفيد من هذه البرامج وخاصة برامج التحويلات النقدية المباشرة، وبالرغم من وجود محاولات لقياس أثر هذه البرامج على مستوى معيشة المواطن المصري، إلا أن تقييم أثر هذه البرامج بشكل دقيق وفعال يحتاج إلى توفر بيانات تفصيلية حول المستفيدين وتوزيعهم الجغرافي والنوعي وتطور أعدادهم عبر الزمن ومقارنتهم بأهداف البرنامج المحددة سلفاً، بالإضافة إلى قياس ورصد الأثر على المستفيدين أنفسهم من خلال مسح ميدانية تستهدف هؤلاء المستفيدين. كما أنه يجب مشاركة أطراف مختلفة من جهات بحثية ومجتمع مدني لقياس هذا الأثر بشكل أكثر موضوعية.

على الجانب الآخر، يلاحظ أن كثرة البرامج قد يؤدي إلى عدم القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة من هذه البرامج وخاصة في حالة ضعف مستوى التنسيق بين البرامج المختلفة والتي يلاحظ مما سبق استعراضه أنها تستهدف نفس الفئات تقريباً. وهذا يقودنا إلى التساؤل لماذا لا يكون هناك برنامج واحد للحماية الاجتماعية يضم كل هذه البرامج بحيث يتم وضع معايير معينة للأسر المستفيدة، وفي ضوء هذه المعايير يتم تحديد قيمة الدعم الموجه للأسرة، وهذا بالطبع يحتاج إلى قاعدة بيانات موحدة ومفصلة ومحدثة حول الأسر المصرية وخصائصها المعيشية.

ونظراً لعدم توفر هذه البيانات التفصيلية في الوقت الحالي، فإنه يمكن الاعتماد على ما هو متوفر من بيانات ومحاولات سابقة لتقييم هذه البرامج لإلقاء الضوء على أثر برامج الحماية الاجتماعية وخاصة برامج تكافل وكرامة والتي تتضمن تحويلات نقدية مما يسهل من عملية تقييم وقياس أثرها مقارنة بالبرامج الأخرى والتي قد تحتاج إلى إجراء مسح مخصصة لذلك.

وبنظرة عامة إلى مستوى معيشة المواطن في مصر والتي يتم قياسها من خلال نسبة الفقراء وفقاً لمقياس فقر الدخل، نجد أن هناك ارتفاعاً في مؤشرات الفقر في مصر منذ عام 1999 وحتى عام 2017/2018، والتي ارتفعت فيه نسبة الفقر من 16.7% حتى بلغت 32.5%، كما ارتفعت في ذات الوقت نسبة الفقر المدقع من